فصلا انظر الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان به على الفصل بين الصفة
والخبر وكما يسمى عندهم فصلا يسمى عندهم ضمير الشان وضمير القصة
قال ابن الخباز وضمير الامر وضمير الحديث فهذه اربعة اسماء بصرية افاده
الشنواني بخطه وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا الخ وقد
اجاز بعضهم وقوعه قبل المضارع نحو ومكر اولئك هو يبور وقيل بجوازه
قبل الماضي وجعل منه وانه هو اضحك وابكى وبجوازه قبل الحال نحو
هولاء بناتي هن اطهر لكم في قراءة من نصب اطهر حالا من الضمير المجرور او حالا من بناتي
واجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين نحو ما اظن احدا هو خيرا منك واعلم
انه لا يجب تذكير ضمير الفصل عند البصريين ولهذا قال السيوطي في
الاتقان هو ضمير بصيغة المرفوع مطابق لما قبله تكلما وخطابا
وغيبة وافرادا وغيره اه ولا محل له من الاعراب لان المراد به الاعلام
بكون ما بعده خبرا لا صفة فاشبه الحرف بمجيئه لمعنى في غيره ولذا
قيل انه حرف كالهاني اياه وعن الخليل انه اسم قال في الكافية
وما لذا محل اعراب وان نجعله ذا حرفية فهو قمن
وذهب الكسائي والفرا الى ان له موضعا من الاعراب فله عند الفرا
ما لما قبله وعند الكسائي ما لما بعده فزيد هو القايم موضعه رفع على قو
وكان زيد هو القايم رفع عند الفرا ونصب عند الكسائي وان زيدا هو القايم
عكس ذلك وبعض العرب كتميم يرفع ما بعده على الخبرية كقراءة ابن مسعود
ولكن كانوا هم الظالمون على ان هم مبتدا والظالمون خبره ذكر ذلك كله
الفارضي ووصل ما اي الزايدة لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها
للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك وقد يبقى العمل اي وعمل ما ملغاة
وذلك مسموع في ليت واما غيرها فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه
فيها قياسا ووافقهما الناظم ولذلك اطلق في قوله يبقى العمل ومذهب
س المنع غير الموصولة وهي الزايدة كما تقدم والمراد بالموصولة الاسمية
والحرفية كما سيذكره الخ وجايز اي اجماعا وهو خبر مقدم ورفعك مبتدا
موخر والتقدير ورفعك اسما معطوفا على منصوب ان بعد استكمالها
الخبر جايز على منصوب ان اي المكسورة معطوف على محل اسم ان

هذا

هذا جار على قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب
لذلك المحل وهو مردود بان محل الاسم الابتدا وقد زال بدخول الناسخ الخ
والمحققون من البصريين على انه مبتدا خذف خبره او معطوف على ضمير
الخبر المستتر فيه ان وجد فاصل واجاز بعضهم الرفع اي اجازه الكسائي
مطلقا ووافقه الفرا فيما خفي فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد
ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان والحقت بان اي المكسورة
وان اي المفتوحة من دون لفظ من زايدة واجاز الفرا الرفع
اي بشرط خفا الاعراب الاحرف الثلاثة هي ليت ولعل وكان اذا
ما تهمل ما زايدة وربما استغنى عنها اي اللام ورب للتقليل ان
بدا ما ناطق الخ ان شرطية وبدا فعل الشرط فاعله ما وناطق مبتدا سوغ
الابتدا به كونه فاعلا في المعنى وجملة اراده خبر ومعتمدا بكسر الميم
حال من فاعل اراد اي معتمدا على قرينة اما لفظية كقوله ان الحق لا يخفى على
ذي بصيرة او معنوية كقوله انا ابن اباة الخ ونحن اباة الضيم الخ
كذا في نسخ الش والذي في الشواهد وغيرها انا ابن اباة الضيم الخ ولعلها
روايتان واباة جمع اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم هو
الظلم ومالك الاول اسم ابي القبيلة والثاني القبيلة ولذلك قال
كانت وصرفها مراعاة للحي وصرف المعادن لدخول ال عليه لا للضرورة كما
قيل ومن ال مالك بدل من قوله اباة الضيم او في محل نصب على الحال
والقرينة المجوزة لحذف اللام ان القصد الاثبات لا النفي اذ المعنى انا
ابن الاقوام الذين يمنعون الضيم فالقصد المفاخرة اوجب كسر
ان اي لان لام الابتدا كما قال الناظم وكسروا من بعد فعل علقا باللام
الخ اه سم فلا تلفينها اي تجده وقوله غالبا حال من الها التي هي المفعول
الاول لتلفينه قال ابن قاسم وينبغي تعلقه بالنفي ليكون حاصل المفهوم
ان اتصال الناسخ بها لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة ولا يلزم ان
يكون الاتصال غالبا ولو جعل متعلقا بالمنفي لافاد المفهوم ان اتصال
الناسخ بها غالبي مع ان الش وغيره انما ذكروا الكثرة بان بكسر الهمزة
متعلق بموصلا بفتح الصاد وهو المفعول الثاني لتلفينه وقوله ذي اسم

Copyright King Saud University